الاقتصاد الإرتري و تكلفة الفرصة البديلة للحروب

دراسة من إعداد:
الباحث عبد العليم البارودي.
التاريخ: 2022/02/02

المقدمة

قبل دراسة حالة الاقتصاد الإرتري من الأهمية و الضرورة بمكان تقديم المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالموضوع بعناوين مفصلة. هذا مهم لأنه يوفر القواعد الأكاديمية لدراسة حالة الاقتصاد الإرتري بصورة يمكن الاتفاق عليها على أسس مرجعية مشتركة. أما الضرورة فتنبع من كون هذه القواعد تشكل الإطار الذي يوجه نهج و مسار الدراسة. لا تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم كامل أو تحليل نقدي للاقتصاد الإريتري لتقديم الخطط و الحلول. بل هي محاولة متواضعة لفهم مشكلاته ولفت انتباه المهتمين إلى بعض الأسباب الحقيقية التي تعيق تطوره ونموه.

إريتريا دولة صغيرة ذات موقع استراتيجي في الجزء الشمالي من إفريقيا المعروف باسم القرن الأفريقي. يحدها البحر الأحمر على ساحلها الشرقي، و السودان من الغرب و الشمال، و إثيوبيا من الجنوب، و جيبوتي في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي. تبلغ مساحة إريتريا حوالي 125,000 كيلومتر مربع، ويبلغ طول ساحلها حوالي 1,200 كيلومتر و تمتلك 354 جزيرة في البحر الأحمر. بناءً على بيانات عام 2019 يبلغ عدد سكانها حوالي 5.35 مليون مع معدل نمو سكاني سريع يبلغ 2.35٪ في العام و معدل خصوبة مرتفع للغاية يبلغ 4.13 مولود لكل امرأة. على الرغم من عدم وجود تقارير مسح جيولوجي رسمية ، يُعتقد إلى حد كبير أن البلاد تمتلك موارد معدنية وفيرة بمختلف أنواعها.

مفهوم الاقتصاد

عند الحديث عن الاقتصاد ، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو عالم المال والأعمال. قد يكون هذا صحيحًا إلى حد ما، و لكن الصورة الحقيقية أوسع وأعمق بكثير. علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بدراسة الخيارات البديلة المتاحة للتخصيص المناسب للموارد من أجل التنمية. و بكلمات بسيطة، فإن الاقتصاد يهتم بتوفير سبل العيش وإدارتها للناس من خلال خلق الفرص الاقتصادية للجميع، والقضاء على الفقر، ومحاربة الفساد في النظام الاقتصادي، والحد بشكل ملموس من الفوارق الاقتصادية لإرساء العدالة الاجتماعية.

التنمية الاقتصادية والنمو

النمو الاقتصادي هو التغيير الإيجابي في مؤشرات الاقتصاد. يشير إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد. ينعكس في الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي. بينما من ناحية أخرى التنمية الاقتصادية هي التغيير الكمي والنوعي في الاقتصاد. و تشير إلى الحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة والقضاء عليها في سياق الاقتصاد المتنامي. وينعكس ذلك في التحسن في مقاييس معرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع والرعاية الصحية التي تمثل نوعية الحياة ومستويات المعيشة.

النمو الاقتصادي هو مقدمة وشرط مسبق للتنمية الاقتصادية. مؤشراته هي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والدخل القومي الإجمالي (GNI)، ونصيب الفرد من الدخل (PCI). أما التنمية الاقتصادية هي نتيجة وأثر إيجابي للنمو الاقتصادي. و مؤشراتها هي مؤشر التنمية البشرية (HDI)، مؤشر الفقر البشري (HPI)، مؤشر جيني (Gini) (و هو مقياس لتوزيع الدخل عبر السكان)، مؤشر التنمية بين الجنسين (GDI)، و مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI).

متطلبات التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية تعتمد في المقام الأول على توافر رأس المال البشري المتمكن، والموارد الطبيعية الكافية، و تراكم رأس المال المادي، و البنية التحتية الملائمة، و التكنولوجيا المناسبة. و لتعمل هذه العناصر بنجاح و بتناسق و انسجام تام تحتاج إلى نظام اقتصادي فعال، و رسم سياسات اقتصادية رشيدة، و الاستقرار السياسي. النظام الاقتصادي يحدد الإطار الفكري العام للاقتصاد. بينما تحافظ السياسات الاقتصادية على ضبط واستقرار كلن من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي من خلال تصميم سياسات نقدية ومالية فعالة وإدارة التجارة الخارجية وتقديم حوافز استثمارية جذابة. الاستقرار السياسي بدوره يساعد في الحفاظ على الموارد البشرية و الطبيعية و تنميتها وأيضا يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على علاقات وتجارة دولية جيدة. مع أهمية كل عناصر التنمية المذكورة، يظل رأس المال البشري أهم عنصر في عملية التنمية الاقتصادية.

دور الحكومات في الاقتصاد

إذا كان هناك دور واحد فقط لتقوم به الحكومة فسيكون التنمية الاقتصادية للأمة، لأنها العمود الفقري لجميع الأنشطة الأخرى والجوهر الرئيسي لوجودها. من بين أمور أخرى، الأهداف الاقتصادية المهمة للحكومات هي: تحقيق مستوى مرتفع ومستدام من النمو الاقتصادي من خلال تحسين كمية ونوعية عوامل الإنتاج، والتوظيف الكامل للقوى العاملة والموارد الاقتصادية، والسيطرة على التضخم، والحفاظ على توازن سليم

لميزان المدفوعات في التجارة الدولية، والحفاظ على قيمة قوية للعملة في سوق الصرف الأجنبي. تدير الحكومات الاقتصاد من خلال وضع غايات استراتيجية واضحة للسياسة الاقتصادية. ثم وضع هذه الغايات في إطار أهداف قابلة للقياس وبعد تحديد أهداف السياسة الاقتصادية، تختار الحكومات الأدوات المناسبة لتحقيقها.

من خلال عدم وجود نظام اقتصادي واضح أو تحديد أهداف اقتصادية واضحة، تكون الحكومات في العديد من البلدان الفقيرة جزءًا من المشكلات الاقتصادية بدلاً من كونها المسئولة من إيجاد الحلول. بدون تردد، فإن أكبر العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة هي عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الحرية، والفساد، والحروب. غالبًا ما تكون هذه العقبات الرئيسية مترابطة. ما لم تبذل الحكومات جهودًا جادة لمعالجة هذه القضايا، على حساب أي أهداف أخرى ، فإن دولها ستظل دائمًا فقيرة، ومعتمدة على المساعدات الخارجية، مما يؤدي بالتأكيد إلى فقدان إرادتها وسيادتها.

النظم الاقتصادية والتنمية

من الحقائق المعروفة أنه لكي تقوم أي حكومة بواجباتها الاقتصادية ، يتعين عليها في البداية أن تقرر النظام الاقتصادي الذي يجب أن تتكيف معه وتتبعه لتطوير اقتصادها. هذه الخطوة مهمة وضرورية لأن كل نظام اقتصادي له خصائصه ووظائفه المميزة بناءً على مجموعة فريدة من الشروط والافتراضات. بشكل عام، يتم تصنيف الأنظمة الاقتصادية إلى أربعة أنواع رئيسية: الاقتصاد التقليدي، و الاقتصاد الموجهة (الاشتراكية)، واقتصاد السوق (الرأسمالية)، و الاقتصاد المختلط. على الرغم من الاختلافات بين الأنظمة الاقتصادية، إلا أنها تشترك جميعها في بعض الميزات الأساسية. كذلك على الرغم من أن هذه الأنظمة السابقة هي الأكثر ممارسة على نطاق واسع في عالم اليوم، إلا أن هناك نظامًا آخر أكثر قدرة على معالجة المشكلات الاقتصادية في العالم وحلها من الجذور ، آلا وهو الاقتصاد الإسلامي.

مفاهيم الندرة و الخيارات وتكلفة الفرصة البديلة

في الاقتصاد الغربي مفهوم تكلفة الفرصة البديلة مبنى على الاعتقاد بندرة الموارد و عدم محدودية الاحتياجات و بالتالي هذا يحتم الاختيار و المفاضلة من بين الاحتياجات العديدة من أجل التوظيف الأمثل للموارد لعدم أمكانية تحقيق كل المتطلبات. الاعتقاد بندرة الموارد لا يمكن الجزم به على الإطلاق خصوصا المتعلق بالموارد الطبيعية. لذلك يتطلب هذا الاعتقاد التصحيح مع إعادة النظر في القول بعدم محدودية الاحتياجات. معالجة مفهوم الاحتياجات في الاقتصاد يحتاج إلي التفريق بين تلك الاحتياجات الضرورية للبشر و أخرى التي تنتجها حركة الاقتصاد و تجعل منها احتياجات من خلال التصور و الترويج فقط من أجل الاستمرارية و البقاء. و لعل هذه الخطوة تقدم حلا فعالا لإشكاليات الاقتصاد المعاصر بشقيه الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي.

من الناحية الاقتصادية، فإن تكلفة الفرصة البديلة لخيار نشاط معين هي خسارة القيمة أو المنفعة التي قد يتم تكبدها من خلال الانخراط في هذا النشاط؛ بالنسبة للانخراط في نشاط بديل يقدم عائدًا أعلى في القيمة أو المنفعة. وفقًا لذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة تعني الفرص الضائعة في اختيار أحد النفقات على النفقات الأخرى. ينطبق هذا المفهوم على الحكومات ذات الموارد المحدودة أو الشركات ذات رأس المال المحدود أو كذلك الأفراد ذوي الدخل الثابت. يسمح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة للاقتصاديين تحديد القيم النقدية النسبية للبدائل المختلفة.

عندما تتخذ الحكومات خيارًا أو قرارًا، فإنها في الواقع تتخذ مجموعة متنوعة من القرارات. إنها لا تختار فقط ما يجب عليها فعله، ولكنها أيضًا تختار في نفس الوقت عددًا كبيرًا من الأشياء التي لا ينبغي عليها القيام بها. فعندما تقرر الاستثمار في مشروع واحد، فإنها تختار أيضًا عدم الاستثمار في البدائل الأخرى المتاحة. تكلفة الفرصة البديلة إذا هي ما يتم التخلي عنه من الفوائد أو المزايا التي يتم تجنبها.

تكلفة الفرصة البديلة للحروب

خلال الحروب، تكون التكاليف البشرية أعلى بكثير من أي تكاليف أخرى. يموت العديد من المدنيين كنتيجة غير مباشرة للنزاع أكثر من أولئك الذين يموتون مباشرة في ساحات القتال. إلى جانب إزهاق أرواح الكثير من المدنيين والجنود، تسبب الحروب أيضًا إعاقات دائمة وتشريد العديد من الناس بالإضافة إلى الأمراض والمجاعة والفقر. على المدى البعيد، قد تتمكن الشعوب من اجتياز ويلات الحروب وإعادة بناء ما تم تدميره من مرافق و منشآت، ولكن ما لا يمكن تعويضه هو الفرص الضائعة في التعليم والاستثمار في صحة الإنسان.

تمول الحكومات الحروب من خلال تحويل الموارد الثمينة من الاستخدامات الأكثر إنتاجية إلى الأغراض المتعلقة بالحروب. و نتيجة لذلك تتضرر القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلاد وتفتقر إلى الموارد اللازمة و المناسبة. يتأثر قطاع الصحة والتعليم بشدة من حيث النقص في رأس المال و القوة البشرية. يتم استدعاء الأطباء والمعلمين والطلاب للانضمام إلى الجيوش الوطنية والقوات المساندة الأخرى. تتعطل بعض المرافق الحيوية بسبب ضربات مباشرة أو نقص في الإمدادات والموظفين. يتم تعديل بعض المصانع لتوفير المنتجات المتعلقة بالحروب. تؤدى كل هذه القرارات و الإجراءات إلى استنزاف الموارد في غير محلها مما يترتب عليه من ضياع الفرص المناسبة للتنمية و نمو الاقتصاد و بالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة للحروب باهظة و صعبة التعويض. لو وظفت الحكومات الموارد المستخدمة لشن الحروب في أكثر الاستخدامات إنتاجية، لتمكنت إلى جانب إنقاذ الأرواح الثمينة من تحقيق التنمية المستدامة ومستويات جيدة من معدلات النمو.

حالة الاقتصاد الاريتري

من أجل دراسة وتحليل الاقتصاد الإريتري نحتاج إلى اعتماد المفاهيم الاقتصادية التي تم توضيحها سابقا و ربط كل مفهوم بالموضوع الذي يرتبط به من واقع الاقتصاد الارتري. ذكرنا في ما سبقً أن النمو الاقتصادي هو التغيير الإيجابي في مؤشرات الاقتصاد الذي ينعكس في زيادة الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي، أي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والدخل القومي الإجمالي (GNI)، ودخل الفرد (PCI). علاوة على ذلك، قمنا بتعريف التنمية الاقتصادية على أنها نتيجة وتأثير إيجابي للنمو الاقتصادي، و قلنا مؤشراته هي مؤشر التنمية البشرية (HDI)، و مؤشر الفقر البشري (HPI)، و مؤشر جيني (GINII) (مقياس لتوزيع الدخل عبر السكان)، و مؤشر التنمية بين الجنسين (GDI)، و مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI).

و كذلك بينا أن التنمية الاقتصادية تعتمد في المقام الأول على توافر رأس المال البشري المتمكن، والموارد الطبيعية الكافية، و تراكم رأس المال المادي، والبنية التحتية الملائمة و التكنولوجيا المناسبة. و ذكرنا أن هذه العناصر تحتاج إلى نظام اقتصادي فعال، و رسم سياسات اقتصادية رشيدة، و الاستقرار السياسي من أجل أن تعمل بنجاح و بتناسق و انسجام تام. و انطلاقا من هذه التعريفات سندرس الاقتصاد الارتري من خلال تحليل بعض هذه المؤشرات و عناصر مكوناتها. بالإضافة إلى دراسة عناصر عوامل الإنتاج لأهميتها و التي تتكون من الموارد البشرية، و الموارد الطبيعية، و رأس المال المادي، و البنية التحتية و السياسات الاقتصادية.

الموارد البشرية

إن أول وأهم ما يجب أن تبدأ به الحكومات رحلتها نحو التنمية الاقتصادية هو تحديد و معرفة مواردها البشرية والطبيعية من خلال إجراء تعداد سكاني كامل ومسح جيولوجي شامل. على الرغم من وجودها في السلطة منذ الاستقلال عن إثيوبيا في عام 1991، لم تقم الحكومة الإريترية مطلقًا بإجراء أي إحصاء رسمي للسكان. لذلك، تظل جميع البيانات المتاحة المتعلقة بالجانب الديموغرافي للبلد مثل حجم السكان والعمر والجنس والتكوين الديني مجرد تقديرات، و ترجع الاختلافات الكبيرة في هذه التقديرات المتاحة إلى دوافع سياسية واجتماعية ودينية.

يؤثر غياب التعداد السكاني الرسمي سلبًا على كل جانب من جوانب الاقتصاد. فبدون معرفة التعداد الدقيق والفعلي للسكان و تركيباته المرتبطة به، من الصعب حساب نصيب الفرد من الدخل القومي (PCI) و معدلات النمو. و من الصعب **أيضًا** التخطيط بشكل صحيح لتوفير خدمات التعليم و الصحة و الإسكان و المرافق العامة و جميع الخدمات والمنتجات الأخرى.

قدرت التوقعات السكانية العالمية لعام 2019 تعداد سكان إريتريا بحد ادني 3.60 مليون[1] نسمة، بينما قدرت الكوميسا عدد السكان 6.72 مليون نسمة لنفس العام 2019[2]. و وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة لعام 2016، يقدر تعداد سكان إريتريا 5.35 مليون[3] نسمة. و إلى حد ما يبدو هذا الرقم أكثر منطقيا.

ما يقرب من 40٪ من سكان إريتريا تقل أعمارهم عن 15 عامًا بمتوسط عمر 18 عامًا. يعيش أكثر من 20٪ من السكان خارج البلاد في المنفى، منهم حوالي 9.6٪ لاجئون معظمهم في السودان المجاور، و 12٪ مهاجرون[4]. تتراوح أعمار غالبية المهاجرين بين 18 و 40 عامًا، هؤلاء الذين يفرون بشكل أساسي من البلاد هربًا من الخدمة العسكرية الإجبارية التي لا نهاية لها. وتشمل الأسباب الأخرى للهجرة نقص في فرص التعليم و ضعف المستوى الاقتصادي والمعيشي. وفقًا لإحصاء السكان والصحة في إريتريا (EPHS) لعام 2010، يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة حوالي 5٪ من إجمالي سكان البلاد[5]، و 2.78٪ من السكان هم من الأطفال الأيتام الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا. يوضح الجدول رقم 1 أدناه ملامح البيانات السكانية لإريتريا كما تم تقديره في عام 2019.

جدول رقم 1: الملف السكاني لإريتريا 2019

الرقم	التفاصيل	العدد	القياس
.01	مجموع السكان	5.35	مليون نسمة
.02	معدل النمو السنوي	2.35	نسبة مئوية
.03	معدل الخصوبة للمواليد لكل امرأة	4.13	ولادة لكل امرأة
.04	سكان الحضر	40.10	نسبة مئوية
.05	سكان الريف	59.90	نسبة مئوية
.06	اللاجئون	9.60	نسبة مئوية
.07	المهاجرون	12.00	نسبة مئوية
.08	الفئات العمرية 0-14 سنة	39.53	نسبة مئوية
.09	الفئات العمرية 15-64 سنة	56.52	نسبة مئوية
.10	الفئات العمرية 65 وما فوق	3.95	نسبة مئوية
.11	فئات الجنس ذكور	51.50	نسبة مئوية
.12	فئات الجنس إناث	48.50	نسبة مئوية
.13	الأشخاص ذوو الإعاقة بسبب الحرب	5.00	نسبة مئوية
.14	مجموعات الأيتام تحت سن 15 سنة	2.78	نسبة مئوية
##	المصدر: بيانات جُمعت من وكالات دولية مختلفة في فترات مختلفة[6]		

التنمية البشرية

فيما يتعلق بالتنمية البشرية، سجلت إريتريا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود مستويات منخفضة جدًا من مؤشر التنمية البشرية (HDI) من حيث القيم والمراتب. وظلت دائمًا في أسفل قائمة التنمية البشرية المنخفضة. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية لإريتريا لعام 2019 0.459؛ وتضع هذه القيمة البلد في فئة التنمية البشرية المنخفضة مما جعلها تحتل المرتبة 180 من أصل 189 دولة ومنطقة. بين عامي 1995 و 2019، ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية لإريتريا من 0.401 إلى 0.459، بزيادة قدرها 14.46 في المائة. و بين عامي 1995 و 2019، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في إريتريا بمقدار 14 عامًا، فيما زادت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 1.2 عامًا، وزاد كذلك متوسط سنوات الدراسة بمقدار 0.2 عامًا بين عامي 2005 و 2019. أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لإريتريا أظهر زيادة قدرها 4.6 في المائة، مرتفعا من 2,670 دولارًا أمريكيًا في عام 1995 إلى 2,793 دولارًا أمريكيًا في عام 2019. خلافا لهذه الأرقام أظهرت في السابق مصادر رسمية نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لإريتريا 789 دولارًا أمريكيًا لعام 1995 و 837 دولارًا أمريكيًا لعام 2000. كما وضحنا سابقا يرجع هذا الاختلاف الشاسع في البيانات لغياب إحصاءات منهجية تخدم الاقتصاد. الجدول رقم 2 يبين إسهام كل مكونات مؤشر التنمية البشرية لإريتريا بين عامي 1995 و 2019.

جدول رقم 2: مؤشر التنمية البشرية واتجاهات المكونات في إريتريا 1995-2019

الأعوام	قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات التعليم في المدارس	الناتج المحلى الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2017)
1995 *	0.401	129 من 148	52.3	3.8		2,670
2000	0.421	157 من 173	55.3	4.7		3,121
2005	0.427	157 من 177	58.7	5.3	3.7	2,432
2010	0.436	134 من 169	62.2	5.4	3.9	2,084
2015	0.454	179 من 188	64.7	5.4	3.9	2,540
2019	0.459	180 من 189	66.3	5.0	3.9	2,793

##. المصدر: بيانات مجمعة من تقارير مختلف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[7]

* تم احتساب بيانات عام 1995 باستخدام صيغة دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن إريتريا لم تكن مدرجة في قائمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لا يقدم التحليل السابق المستوى الحقيقي للتنمية البشرية في إريتريا إلا إذا تمت قراءته ضمن المشهد الإقليمي لمستويات التنمية البشرية. لذلك من المهم جدا المقارنة بين مستويات التنمية البشرية في إريتريا وبين تلك المستويات التي في أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعات التنمية البشرية المنخفضة.

تُظهر المقارنة أن مؤشر التنمية البشرية لإريتريا لعام 2019 البالغ 0.459 هو أقل من المتوسط 0.547 لدول إفريقيا جنوب الصحراء و أقل من المتوسط البالغ 0.513 لدول مجموعة التنمية البشرية المنخفضة. يتجاوز الرقم 66.3 سنة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في إريتريا تلك الأرقام لكل من أفريقيا جنوب الصحراء ومتوسط مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفض البالغ 61.5 و 61.4 سنة على التوالي. من حيث سنوات الدراسة المتوقعة، تسجل إريتريا 5.0 سنوات وتتأخر عن متوسط أفريقيا جنوب الصحراء ومتوسط مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفض الذين سجلا 10.1 سنة و 9.4 سنة على التوالي. يتبع السيناريو في متوسط سنوات الدراسة نفس الاتجاه بتسجيل 3.9 سنوات في إريتريا و 5.8 سنوات و 4.9 سنوات في كل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول مؤشر التنمية البشرية المنخفض على التوالي. أما بالنسبة للوضع في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2017)، فقد سجلت إريتريا 2,793 دولارًا أمريكيًا متجاوزة بقليل متوسط مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفض و البالغ 2,745 دولارًا أمريكيًا، و

تتأخر بشكل كبير عن متوسط أفريقيا جنوب الصحراء و البالغ 3,686 دولارًا أمريكيًا.

كل هذه المعطيات تضع إريتريا في ذيل قائمة الدول بتصنيف مؤشر التنمية البشرية في المرتبة 180 من أصل 189 دولة في المجموع، و هذه الحقائق تلخص بوضوح الأوضاع البائسة للبشر في إريتريا و تأكد استحالة التنمية في ظل هذه الظروف القاهرة. يعرض الجدول 3 مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات المكونة لعام 2019 بالمقارنة مع أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفض.

جدول رقم 3: دليل التنمية البشرية ومؤشرات المكونات لإريتريا لعام 2019 بالمقارنة إلى أفريقيا جنوب الصحراء والدول ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض

المؤشرات	إريتريا	متوسط أفريقيا جنوب الصحراء	متوسط مجموعة التنمية البشرية المنخفض
قيمة دليل التنمية البشرية	0.459	0.547	0.513
ترتيب دليل التنمية البشرية	180 من 189 دولة	**	**
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	66.3	61.5	61.4
سنوات الدراسة المتوقعة	5.0	10.1	9.4
متوسط سنوات الدراسة	3.9	5.8	4.9
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (2017 بالدولار الأمريكي تعادل القوة الشرائية)	2,793	3,686	2,745
## المصدر: البيانات المجمعة من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[8] ** لا ينطبق الترتيب			

الموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية مهمة للتنمية الاقتصادية. تاريخيا، اشتهرت إريتريا بمواردها المعدنية الوفيرة. تحت الاستعمار الإيطالي [1936 - 1940] تم إجراء العديد من الاستكشافات بحثًا عن الذهب والنحاس والحديد والنفط. على الرغم من عدم إجراء مسح جيولوجي شامل لتقدير الموارد المعدنية، يعتقد بشدة أن إريتريا تمتلك موارد طبيعية وفيرة من أنواع مختلفة من شأنها أن تساعد في نمو اقتصادها. يمكن تصنيف الموارد الطبيعية لإريتريا في ستة فئات: الموارد المعدنية، و الموارد المائية، و الموارد البحرية، و الموارد الزراعية و الموارد الحيوانية، و موارد الغابات.

الموارد المعدنية الرئيسية هي النحاس و الجرانيت والبوتاس و الذهب والرخام. توجد أكبر رواسب معروفة للبوتاس (تسمى أيضًا كبريتات البوتاس SOP) في العالم في

إريتريا. يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعدين البوتاس لديه القدرة على تعزيز الاقتصاد الإريتري. حاليًا، يستهلك العالم حوالي سبعة ملايين طن من البوتاس سنويًا، ولدى إريتريا القدرة على تلبية الطلب العالمي لسنوات عديدة قادمة. بالتأكيد، إذا حصل هذا المورد وحده على مزيد من الاهتمام و التخطيط المدروس للاستخدام المناسب، يمكن أن يغير بشكل كبير السيناريو الاقتصادي للبلد من خلال تطوير الاقتصاد، وخلق فرص عمل كافية وإزالة الفقر تمامًا. هذه ليست مهمة صعبة، لكنها مرة أخرى تحتاج إلى حكومة واعية وملتزمة تهتم وتحافظ على مصالح الشعب والوطن على أية مصالح أخرى.

تعانى إريتريا من شح في الموارد المائية و تعتمد بشكل أساسي على هطول الأمطار و الأنهار الموسمية. تضم البلاد خمسة أنهار وأحواض نهرية رئيسية وهي: نهر مرب، و نهر القاش، و بركة و حوض عنسبا، وحوض تيكيزي - ستيت، وحوض البحر الأحمر وحوض دنكاليا. تقدر المساحة الإجمالية التي تغطيها هذه الأنهار بحوالي 143,150 كيلومترًا مربعًا و كمية المياه المسحوبة بحوالي 49.6 مليار متر مكعب سنويا.[9]

جميع الموارد الأخرى هي ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية. في الواقع، الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية مترابطان، وتطوير أحدهما يؤدي إلى تنمية الآخر. الموارد الطبيعية تعزز التنمية الاقتصادية والاقتصاد المتقدم يعتمد التكنولوجيا المتقدمة لاستخراج المزيد من الموارد وإيجاد المزيد من الاستخدامات لها لصالح الناس والاقتصاد. لذلك، يأتي المسح الجيولوجي للموارد الطبيعية وتنميتها على رأس أولويات الحكومات الناجحة.

الفقر و سياسات الإفقار

الفقر مشكلة و المشاكل لا تحل نفسها. لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أكبر التحديات التي تواجه البشرية. في أعقاب استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفقر، أعلن العالم ثورة للقضاء على الفقر. و نتيجة لذلك، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف بين عامي 1990 و 2015، حيث انخفض من 1.9 مليار إلى 836 مليونًا. و مع ذلك، لا يزال الإريتريون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

تعتبر إريتريا واحدة من أفقر دول العالم. يشكل ارتفاع معدل الفقر فيها بنسبة 50% عبئًا على الاقتصاد والتنمية المستقبلية. أدت ثلاثة عقود من الحرب والجفاف المتكرر إلى تعميق جذور الفقر في المجتمع. يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر.

ينتشر الفقر في المناطق الريفية و يشكل 86% من السكان الفقراء. يفتقر فقراء الريف حتى إلى معظم ضروريات الحياة مثل الطعام الزائد ومياه الشرب والمأوى المناسب والحد الأدنى من المرافق الصحية والتعليمية. تؤثر الخدمة العسكرية المطولة سلبًا على سبل العيش اليومية للسكان وتؤدي إلى اعتماد العائلات على التحويلات الدولية بسبب التدهور الاقتصادي.

لن تمكن الممارسات الحكومية الحالية **إريتريا** بأي حال من الأحوال من الخروج من فقرها المدقع. الخدمات الوطنية إلى أجل غير مسمى، و حرق الموارد في حروب متكررة و العمل الجبري بعائدات هامشية هي جوهر السياسة الإريترية. من بين أمور أخرى، تتطلب مكافحة الفقر إرادة حقيقية و استراتيجية واضحة. تشمل العناصر الرئيسية للقضاء على الفقر التنمية الزراعية والحيوانية من أجل الصادرات، و خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وجذب الاستثمارات الخاصة، والأهم من ذلك تأمين قوة عاملة كافية للإنتاج الحقيقي بدلاً من شغلها في الأنشطة العسكرية أو في الأعمال الحكومية المنخرطة مع شركات التعدين الأجنبية من كندا وأستراليا والصين وغيرهم، حيث يُجبر العمال على العمل تحت مظلة الخدمة الوطنية مقابل عائدات قليلة لا تذكر أو مصروف الجيب.

تكوين رأس المال المادي والدين العام

يستخدم مصطلح تكوين رأس المال لوصف تراكم رأس المال الصافي خلال فترة زمنية محددة لبلد معين. و يقصد به إضافات السلع الرأسمالية المصنوعة في ذلك البلد بالذات. السلع الرأسمالية ضرورية لتحل محل القديمة منها من أجل إنتاج سلع وخدمات بكفاءة أعلى و أكثر اقتصادًا. بشكل عام، يمكن أن يؤدي إنتاج المزيد من السلع والخدمات إلى زيادة مستويات الدخل القومي. ومن ثم، فإن المعدلات الأعلى لتكوين رأس المال في الاقتصاد تعني، نموًا أسرع للاقتصاد و الدخل العام الإجمالي. من أجل تجميع رأس مال إضافي، تحتاج الحكومات إلى مدخرات واستثمارات محلية و خارجية و اللجوء إلى سياسات مالية حكومية. يؤدي المعدل المرتفع للمدخرات المحلية إلى تراكم الأموال لإنتاج السلع الرأسمالية بشكل أسرع، و يمكن للحكومة أن تستثمر الفائض في إنشاء المزيد والمزيد من السلع الرأسمالية.

مع استمرار ارتفاع مستويات الديون العامة خارج نطاق السيطرة لفترة طويلة من الزمن، يصبح تكوين رأس المال صعبًا للغاية إن لم يكن مستحيلًا. في مثل هذه الأحوال، تكون المدخرات العامة نادرة وليست متاحة بسهولة. من ناحية أخرى، لا يمكن الوصول إلى رأس المال الأجنبي بسبب الذعر و الانخفاض الائتماني للبلاد في

الأسواق المالية الدولية، حتى السياسات المالية الحكومية المختلفة قد لا تنقذ الاقتصاد ما لم تخفض الحكومة إنفاقها.

على عكس العديد من الدول، لا تنشر الحكومة الإريترية ميزانياتها كما لو كانت مصنفة تحت بند الأمن القومي. وهذا يجعل من الصعب للغاية تقييم الظروف المالية في البلاد. وفقا لصندوق النقد الدولي، كانت هناك حالات بلغ فيها العجز المالي الإجمالي 32 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002، قبل أن يتراجع إلى 17 % في عام 2003. خلال نفس الفترة عام 2003، تم تقدير النفقات الحكومية 375 مليون دولار أمريكي مقابل إيرادات 235.7 مليون دولار أمريكي فقط لنفس العام. ويتابع التقرير استمرار النفقات الحكومية في تجاوز الإنفاق المدرج في الموازنة، لا سيما نفقات الدفاع وغيرها من النفقات التقديرية. كما يؤكد أن السياسة النقدية لا تزال خاضعة لطلبات التمويل للحكومة، ويشير إلى أن الديون مرتفعة بشكل لا يمكن تحمله. و يخلص إلى أن الوضع سيبقى على حاله حتى يتم تسريح الجيش[10].

كوجهة نظر داعمة في نفس الفترة، يذكر كتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات المركزية (CIA)، أن الحكومة الإريترية كانت لديها عائدات قدرها 715.2 مليون دولار أمريكي و نفقات 1.021 مليار[11] دولار أمريكي. وصلت مشكلة الدين العام في الآونة الأخيرة إلى مستويات خطيرة. تضاعف إجمالي الدين العام لإريتريا ليصل إلى 185.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 و 189.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، مما وضع البلاد في ضائقة ديون ثقيلة. قد لا تكون بعض الأرقام القديمة المقدمة ذات قيمة إحصائية كبيرة، إلا أن لها أهمية حاسمة في عكس النهج المالي للحكومة، من حيث الاستراتيجيات و الأهداف و سياسات التطبيق.

تكلفة الحروب الإريترية

منذ استقلالها عن إثيوبيا عام 1991، ظلت إريتريا تعاني من حكم الرجل الواحد والحزب الواحد دون دستور وبدون برلمان. إريتريا لديها واحد من أكبر الجيوش في المنطقة. يقدر حجم قوتها العسكرية ما بين 250,000 إلى 300,000 جندي[12]. حسب بيانات عام 2006، خصصت الحكومة 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي لميزانية الجيش للأنفاق على حروبه المتكررة، و يعادل 290 مليون دولار أمريكي[13]. في الواقع، لا توجد مصادر توضح الإنفاق الحكومي الفعلي على الحروب المتكررة، و مع ذلك فإن الحجم الكبير للجيش الإريتري مقارنة بالعدد القليل للسكان، و ميزانية الدفاع الكبيرة المخصصة مقارنة بالاقتصاد الضعيف و الناتج المحلي الإجمالي المنخفض، يكشف بوضوح أولويات الحكومة ويعكس عدم الاستقرار السياسي في البلاد. و بالتأكيد كل ذلك يأتي على حساب التنمية البشرية و الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن التكلفة البشرية للحروب الإريترية المستمرة في المنطقة باهظة للغاية. على الرغم من التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب الإريتري في الأرواح والممتلكات طوال ثلاثين عامًا من القتال الدامي من أجل الاستقلال عن الاستعمار الإثيوبي (1961-1991) والحرب الأهلية الإريترية الأولى والثانية (1972-1974) و (1980-1981) على التوالي بين جبهة التحرير الإريترية و الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، دأبت الحكومة الإريترية على الزج بالشعب في حروب مدمرة لا نهاية لها، بدءًا من أزمة جزر حنيش مع اليمن (1995)، و الحرب الأهلية السودانية الثانية (1996-1998)، وحرب الكونغو الأولى (1996-1997)، و الحرب الإريترية الإثيوبية على بادمي (1998-2000)، و الصراع الحدودي الجيبوتي الإريتري (2008) و مؤخرا حرب تيغراي (2020) **و** التي ما زالت مستمرة. الجدول رقم 4 يبين التكاليف البشرية لجميع الحروب الإريترية في المنطقة.

الجدول 4: حروب إريتريا والتكاليف البشرية

الرقم	الحرب	الفترة	التكاليف البشرية
.01	حرب الاستقلال الإريترية	1961 - 1991*	150,000[14]
.02	الحرب الأهلية الإريترية الأولى	1972 - 1974	3,000[15]
.03	الحرب الأهلية الإريترية الثانية	1980 - 1981	--
.04	أزمة جزر حنيش	1995	12[16]
.05	الحرب الأهلية السودانية الثانية	1996 - 1998	--
.06	حرب الكونغو الأولى	1996 - 1997	--
.07	الحرب الإثيوبية الإريترية	1998 - 2000	من 20,000[17] إلى 150,000[18]
.08	النزاع الجيبوتي الإريتري	2008	100[19]
.09	حرب تيغراي	2020 - مستمرة	
##. المصدر: بيانات مجمعة من تقارير مختلفة [12 – 16]			
* 60,000 جندي و 90,000 مدني			

الخلاصة

- الاقتصاد هو توفير وإدارة سبل العيش للناس من خلال إيجاد الفرص الاقتصادية للجميع، والقضاء على الفقر، ومحاربة الفساد في النظام الاقتصادي، والحد بشكل ملموس من الفوارق الاقتصادية لإرساء العدالة الاجتماعية.

- التنمية الاقتصادية هي التغيير الكمي والنوعي في الاقتصاد. و تشير إلى الحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة والقضاء عليها في سياق الاقتصاد المتنامي. و ينعكس ذلك في التحسن في مقاييس محو الأمية ومتوسط العمر المتوقع والرعاية الصحية التي تمثل نوعية الحياة ومستويات المعيشة.

- النمو الاقتصادي هو مقدمة وشرط مسبق للتنمية الاقتصادية. مؤشراته هي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وإجمالي الدخل القومي (GNI)، ونصيب الفرد من الدخل (PCI).

- تعتمد التنمية الاقتصادية في المقام الأول على توافر رأس المال البشري القادر والموارد الطبيعية الكافية ورأس المال المادي المتراكم والبنية التحتية الملائمة والتكنولوجيا المناسبة.

- تحتاج التنمية الاقتصادية إلى نظام اقتصادي فعال وسياسات اقتصادية رشيدة واستقرار سياسي. يحدد النظام الاقتصادي الإطار الأيديولوجي العام للاقتصاد. بينما تحافظ السياسات الاقتصادية وتتحكم في استقرار كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

- الاستقرار السياسي، يساعد في الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية وتنميتها، كما يساعد على جذب رأس المال الأجنبي والحفاظ على تجارة وعلاقات دولية جيدة.

- مع أهمية جميع عوامل التنمية المذكورة، يظل رأس المال البشري أهم عامل في عملية التنمية الاقتصادية.

- إذا كان هناك دور واحد فقط لتلعبه الحكومة فسيكون التنمية الاقتصادية للأمة، لأنها العمود الفقري لجميع الأنشطة الأخرى والجوهر الرئيسي لوجودها.

- من بين أمور أخرى، الأهداف الاقتصادية الهامة للحكومات هي تحقيق مستوى مرتفع ومستدام من النمو الاقتصادي من خلال تحسين كمية ونوعية عوامل الإنتاج.

- لا يمكن تخطيط وتنفيذ سياسة تنمية اقتصادية في بلد ما دون تجميع بيانات إحصائية حقيقية لرأس المال البشري والموارد الطبيعية للبلد بشكل صحيح. لذلك، فإن الإحصاء الحكومي الرسمي ومسح الموارد ضروريان للغاية لاتخاذ الخطوة الأولى نحو التنمية.

- من خلال عدم وجود نظام اقتصادي واضح أو تحديد أهداف اقتصادية واضحة، تكون الحكومات في العديد من البلدان الفقيرة جزءًا من المشكلات الاقتصادية بدلاً من كونها المسئولة من إيجاد الحلول. بدون تردد، فإن أكبر العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة هي عدم الاستقرار السياسي، و انعدام الحرية، والفساد، والحروب المفتعلة التي لا داعي لها.

- على الرغم من أن الاقتصاد التقليدي و الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق و الاقتصاد المختلط هم الأكثر ممارسة على نطاق واسع في عالم اليوم، إلا أن هناك نظامًا آخر أكثر قدرة على معالجة المشكلات الاقتصادية في العالم و حلها من الجذور، وهو الاقتصاد الإسلامي.

- لا يمكن التأكيد على الاعتقاد بندرة الموارد على الإطلاق، خاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية. لذلك يتطلب هذا الاعتقاد التصحيح، مع إعادة النظر في القول بعدم محدودية الاحتياجات.

- تكلفة الفرصة البديلة للحروب باهظة الثمن ويصعب تعويضها. إذا وظفت الحكومات الموارد المستخدمة لشن الحروب في أكثر استخداماتها إنتاجية، بالإضافة إلى إنقاذ الأرواح الغالية، ستكون قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ومستويات جيدة من معدلات النمو.

- على الرغم من وجودها في السلطة منذ الاستقلال عن إثيوبيا في عام 1991، لم تقم الحكومة الإريترية مطلقًا بإجراء أي إحصاء رسمي للسكان.

- تظل جميع البيانات المتاحة المتعلقة بالجانب الديموغرافي للبلد مثل حجم السكان والعمر والجنس والتكوين الديني مجرد تقديرات، وتستند الاختلافات الكبيرة في هذه التقديرات المتاحة إلى دوافع سياسية واجتماعية ودينية.

- فيما يتعلق بالتنمية البشرية، سجلت إريتريا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود مستويات منخفضة جدًا من مؤشر التنمية البشرية (HDI) من حيث القيم والمراتب. وظلت دائمًا في أسفل فئة التنمية البشرية المنخفضة.

- إريتريا غنية بالموارد. بالتأكيد، إذا حصل مورد البوتاس وحده على مزيد من الاهتمام وخطط مدروسة للاستخدام المناسب، يمكن أن يغير بشكل كبير السيناريو الاقتصادي للبلد من خلال تطوير الاقتصاد، وخلق فرص عمل كافية وإزالة الفقر تمامًا.

- الإدارة السليمة للموارد ليست مهمة صعبة، لكنها تحتاج إلى حكومة واعية وملتزمة تهتم وتحافظ على مصالح الشعب والبلد على أي مصالح أخرى.

- الفقر مشكلة والمشكلات لا تحل نفسها. لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

- تشمل العناصر الرئيسية للقضاء على الفقر تأمين قوة عاملة كافية للإنتاج الحقيقي بدلاً من الأنشطة العسكرية أو واجبات الأعمال الحكومية مع شركات التعدين الأجنبية حيث يُجبر العمال على العمل تحت مظلة الخدمة الوطنية مقابل القليل من العائدات أو مصروف الجيب.

- تؤثر الخدمة العسكرية المطولة سلبًا على سبل العيش اليومية للسكان وتؤدي إلى اعتماد العائلات على التحويلات الدولية بسبب التدهور الاقتصادي.

- مع استمرار ارتفاع مستويات الديون العامة خارج نطاق السيطرة لفترة طويلة من الزمن، يصبح تكوين رأس المال صعبًا للغاية إن لم يكن مستحيلًا.

- على عكس العديد من الدول، لا تنشر الحكومة الإريترية ميزانياتها كما لو كانت مصنفة تحت بند الأمن القومي. وهذا يجعل من الصعب للغاية تقييم الظروف المالية في البلاد.

- تستمر النفقات الحكومية في تجاوز الإنفاق المدرج في الميزانية، لا سيما في النفقات الدفاعية وغيرها من النفقات التقديرية. كما أن السياسة النقدية تظل خاضعة لمطالب التمويل للحكومة.

- ظلت إريتريا، منذ استقلالها، تعاني من حكم الرجل الواحد والحزب الواحد دون دستور وبدون برلمان. إريتريا واحدة من أفقر دول العالم لكنها تمتلك أحد أكبر الجيوش في المنطقة.

- من الواضح أن الحجم الكبير للجيش الإريتري و ميزانية الدفاع الكبيرة يسيطر على أولويات الحكومة و يعكس بوضوح عدم الاستقرار السياسي في البلاد. من الواضح أن كل ذلك يأتي على حساب التنمية البشرية و الاقتصادية.

References:

1. World Population Prospects 2019". UN DESA. 2019. Archived from the original on 2021-02-27. Retrieved 2021-02-28.

2. Eritrea – Indicators – Population (million people), 2018. Common Market for Eastern and Southern Africa. 2019. Archived from the original on 2021-02-28. Retrieved 2021-02-28.

3. United Nations 2016 projection, data.un.org, Country Profile, Eritrea.

4. Migrants and Refugees Section, Integral Human Development, Palazzo San Calisto, Vatican City, January 2021.

5. The 2010 Eritrea Population and Health Survey, Appendix E 'The Core Household Questionnaire' 417.

6. Source: Data Compiled From Various International Agencies In Different Periods Including "Population Division – World Population Prospects 2019 – Data Sources". *UN DESA*. 2019. Archived from the original on 2021-02-28. Retrieved 2021-02-28.

7. Source: Data Compiled From Various UNDP, Human Development Report 2020, The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene, Briefing note for countries on the 2020 Human Development Report - Eritrea.
Additional Data from Scholar Research Works.

8. Source: Data Compiled From UNDP Human Development Report 2019, 2020. Additional Data from Scholar Research Works.

9. Government of Ethiopia [1989], Planning Committee of Eritrea Autonomous Region, “Statistical Abstract of Eritrea Autonomous Region”, Asmara, May 1989.

10. Eritrea country profile. Library of Congress Federal Research Division (September 2005). This article incorporates text from this source, which is in the public domain.

11 The World Factbook, CIA - The World Factbook
12. Global Security. Accessed 26 February 2018. Eritrean Army.

13. Defenceweb.com. Retrieved 27 February 2018.

14. Cousin, Tracey L. "Eritrean and Ethiopian Civil War". ICE Case Studies. Archived from the original on 11 September 2007. Retrieved 3 September 2007.

15. Waal, Alexander De (1991). Evil Days: Thirty Years of War and Famine in Ethiopia. Human Rights Watch. p. 42. ISBN 9781564320384.

16. Pike, John (29 August 2012), Hanish Island Conflict, globalsecurity.org.

17. Banks, Arthur; Muller, Thomas; and Overstreet, William, ed. Political Handbook of the World 2005–6 (A Division of Congressional Quarterly, Inc.: Washington, D.C., 2005), p.366. 156802952-7.

18. Jimma times staff (11 June 2007). "Former U.S. Ambassador: Eritrea and Ethiopia Unlikely To Resume War". Jumma Times. Archived from the original on 1 March 2012.

19. "Djibouti president accuses Eritrea over border fight". Reuters. June 14, 2008. Archived from the original on January 4, 2013. Retrieved 29 October 2016.